إصلاح islah

نشرة دورية تصدر مرة كل شهرين عن سكرتاريا الشبكة المدنية العربية للإصلاح الديمقراطي

العدد الثالث، تشرين الثاني، نوفمبر ٢٠٠٦

تقرير عن ورشة العمل الإقليمية:

المرأة العربية والمشاركة السياسية: من المفهوم الى الممارسة في الحكم المحلي

٢٣-٢٤حزيران/يونيو ٢٠٠٦، نزل الهيلتون، الجزائر

مقدمة

في إطار التعريف بنشاطات الشبكة المدنية العربية للإصلاح الديمقراطي، ونشاطات المنظمات الأعضاء في الشبكة ننشر فيما يلي تقريراً عن ورشة العمل الإقليمية التي نظمها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" بالتعاون مع مركز الأردن الجديد للدراسات في الجزائر ما بين ٢٣ و ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦.

هذا وسوف تقوم نشرة "إصلاح" بالتعريف بنشاطات الشركاء في الشبكة تباعاً، حال استلام تقارير المنظمات الشريكة عن نشاطاتها. وفيما يلي نص تقرير "كوثر" عن ورشة "المرأة العربية والمشاركة السياسية: من المفهوم الى الممارسة في الحكم المحلي".

١. الهدف

بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، عقد "كوثر" ومركز الأردن الجديد ورشة العمل الإقليمية حول " المرأة العربية والمشاركة السياسية : من المفهوم إلى الممارسة في الحكم المحلي"، بهدف البحث في القضايا الحاسمة وذات الاهتمام المشترك على غرار موضوع مشاركة المرأة العربية في العملية السياسية، في صنع القرار وفي الحكم المحلي. وتسعى الورشة إلى خلق فضاء حوار وتبادل الأفكار مع ذوي الخبرة في هذا المجال. كما تهدف إلى تشجيع المشاركين على تباحث تأثير هذه المسائل على عملهم الحالي، وعلى تبني استراتيجيات وتوصيات وأدوات دعوة من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المحلي بشكل عملي وبناء.

ودعا «كوثر» ومركز الأردن الجديد ثلة من الخبراء والمختصين عملوا طوال يومين على تبادل الآراء والنقاش من أجل الإجابة عن الأسئلة التالية :

- لماذا تعد آليات التمييز الإيجابي ذات مردودية ضعيفة؟
- هل هي مشكلة مقاربة أم ممارسات ؟
- ماهي المسائل التي يجب التعرض إليها لمراجعة العوامل التي تنعكس سلباً على مشاركة النساء كناخبات ومنتخبات ؟
- كيف يمكن ترجمة أفضل الممارسات إلى أدوات دعوة لدعم مشاركة المرأة ؟
- ماهي آليات التشبيك لتسهيل الحوار مع صانعي القرار؟
- ماهي الإستراتيجيات الملائمة لتحسيس صانعي القرار؟
- ما هي أفضل الإستراتيجيات لتمرير وإيصال المعلومات للإعلام ليعكس صورة إيجابية للنساء كقياديات وصانعات قرار على المستوى المحلي؟

اليوم الأول: ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

المحور الأول: الجلسة الافتتاحية

المتحدثون

١. د. سكينة بوراوي، مديرة مركز «كوثر».

٢. د. نوارة جعفر، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالجزائر.

كلمات الافتتاح

رحبت الدكتورة سكينة بوراوي بالدكتورة نوارة جعفر، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، وبممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وبكل المشاركين. كما قدمت فكرة عن أهداف وانتظارات كل من مركز «كوثر» ومركز الأردن الجديد من تنظيم الورشة الإقليمية.

وأكدت على أهمية الشراكة والتشبيك في :

- دفع الجهود من أجل تعزيز المشاركة السياسية للمرأة.
- بناء التحالفات وتبادل التجارب والدروس.
- الحشد والمناصرة لمشاركة المرأة في الحياة العامة وفي المجال السياسي.

من جهتها، رحبت الدكتورة نوارة بوجعفر، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة بالجزائر، بالمشاركين، وأشادت بمبادرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر" ومركز الأردن الجديد في تنظيم الورشة الإقليمية باعتبارها خطوة هامة في اتجاه دعم الحوار حول الموضوع. وتمحورت مداخلة الوزيرة حول المناخ الاجتماعي والسياسي لمشاركة المرأة العربية في التنمية، بالإشارة إلى انفتاح الحوار السياسي نحو المساواة بين الجنسين، علاوة على الجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية لدفع مشاركة المرأة في المجال السياسي باعتبارها من المسائل الحاسمة في ضمان الحريات في المنطقة العربية. إلا أن تحديات عديدة مازالت تواجه المشاركة السياسية للمرأة من بينها التمثل الاجتماعي السلبي للنساء القياديات، الخطاب غير الممنهج لحفز المشاركة السياسية للمرأة في المنطقة العربية. ولتحقيق مناخ قانوني ومؤسساتي يهيئ لمشاركة فاعلة للمرأة في المجال السياسي، أكدت

المداخلة على التالي :

- تعزيز الفهم المغاير للثقافة العربية الإسلامية
- أهمية دور النساء القياديات في تحقيق المساواة على مختلف الأوجه
- تفعيل المخططات الوطنية الموجودة من خلال تبني توصيات أهم التقارير والدراسات المعنية بالمرأة العربية.

المحور الثاني: اجتماع العصف الذهني

الجلسة الأولى : تمثل مشاركة المرأة في المجال السياسي، صنع القرار والحكم المحلي

الميسرة : أمل باشا، رئيسة منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، اليمن

المتحدثون:

١. د. مي الدباغ، قراءة للتقارير الدولية عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، (مسؤولة برنامج المرأة والقيادية، كلية دبي للإدارة الحكومية).

٢. ندى الوادي، الإصلاحات الانتخابية في البحرين، (صحيفة الوسط، البحرين).

٣. فتيحة بغدادي، الإطار التشريعي والمرأة في الحكم المحلي، (نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي، الجزائر).

٤. د. مراد محمودي، الإصلاحات التشريعية في الجزائر، (أستاذ تعليم عالي).

٥. جيهان أبو زيد، نظام الكوتا في المنطقة العربية، (رئيسة منتدى المنظمات الأهلية لتنمية المرأة، مصر).

الهدف :

يهدف اجتماع العصف الذهني إلى تدارس تمثل مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي وصنع القرار والحكم المحلي. وقد تم تقسيم المنبر في إطار جلستي عمل خصصت الأولى لقراءة أهم التقارير الدولية عن المشاركة السياسية للمرأة العربية، على غرار تقرير اليونيفام «تقرير تقدم المرأة العربية» لسنة ٢٠٠٤، وتقرير البنك الدولي «النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا : المرأة في المجال العام» لسنة ٢٠٠٤. أما الجلسة الثانية، فركزت على تقرير «كوثر» الرابع لتنمية المرأة العربية حول موضوع «المرأة وصنع القرار»، الذي يصدر في أكتوبر ٢٠٠٦.

أهم محاور النقاش :

- أهمية مشاركة المرأة العربية في المجال السياسي.
- المناخ الاجتماعي السياسي الملائم.
- مقاربة مشتركة لتعزيز الممارسات المؤسساتية العادلة من منظور النوع الاجتماعي.
- الترابط بين الإرادة السياسية وتعزيز حقوق المرأة.
- تغير الأدوار التقليدية للجنسين.
- دور المجتمع المدني، والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام.
- المرأة في الانتخابات الوطنية.
- نظام الكوتا.

المداخلات :

قدمت الدكتورة مي الدباغ قراءة لتقريري اليونيفام والبنك الدولي عن المشاركة السياسية للمرأة العربية. يؤكد تقرير اليونيفام أن مشاركة المرأة العربية السياسية هي إحدى القضايا التنموية الأساسية على اعتبار أن «فرص المشاركة السياسية تمكن المرأة من التأثير في قضايا السياسات العامة وإدارة شؤون الدولة والمجتمع واختيار القادة السياسيين على كافة المستويات بواسطة العضوية في النقابات واتحاد العمال والأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية والمشاركة في الانتخابات أو الترشيح». وبالرغم من ذلك فإن المنطقة العربية تأتي في المرتبة قبل الأخيرة من ست مناطق العالم حسب مقياس تمكين المرأة تبعا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ورغم بعض الاتجاهات الايجابية في اتجاه تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية منذ بداية الألفية مثل زيادة تمثيل المرأة العربية في البرلمانات، يذكر التقرير أن في عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة البرلمانيات في المغرب ١١٪ وفي الأردن ٥,٥٪ وفي تونس ١١,٥٪. ورغم جعل إشراك المرأة في العمل السياسي جزءاً أساسياً من عملية الإصلاح السياسي، وإنشاء منظمة المرأة العربية، وتنامي الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، إلا أن مشاركة المرأة العربية تتسم بدرجة البطء وعدم التنظيم.

ويتفق في هذا التشخيص للمشكلة تقرير البنك الدولي الذي يقدم نموذجاً للنوع الاجتماعي التقليدي السائد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فهذا النموذج يحدد إلى شكل كبير دخول النساء الحكومة وتفاعلهن في الحياة العامة ويتخلل معظم القوانين التي تشكل الحياة اليومية وينتج عنه التفريق بين الحياة العامة للرجال والحياة الخاصة للنساء.

وللتفكير في حلول أفضل، فتحت المتحدثة الباب للنقاش من خلال طرح مجموعة من الأسئلة :

١. كيف نجعل البيئة محفزة لمشاركة المرأة سياسياً ؟

٢. كيف يمكن أن نعمل على تقوية الروابط بين المنظمات غير حكومية والحكومات ووسائل الإعلام؟

٣. هل يساهم نظام الكوتا في تحسين المشاركة السياسية للمرأة بالأرقام فقط؟ أم أنها نقلة نوعية أيضا؟

تمحورت مداخلة الصحافية ندى الوادي حول تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية. وبينت المداخلة أن الإرادة السياسية للحكومة البحرينية كانت وراء ارتفاع مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات النيابية والتشريعية لسنتي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦. وبما أن تجربة مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات تعد حديثة العهد، فإنه لا يمكن معاينة نتائج هذا التطور. وشملت المداخلة طرحا لاتجاهات مشاركة المرأة البحرينية في الانتخابات البلدية والنيابية :

- تزايد أعداد المرشحات المستقلات في ظل فقدان دعم الأحزاب السياسية.
- تحديث برامج الدعم المؤسسي لتقوية قدرات المرشحات، وخاصة المجلس الأعلى للمرأة في البحرين.
- استخلاص الدروس من الحملات الناجحة، على غرار الجزائر والمغرب والبحرين والكويت والتي مكنت من تحقيق نجاحات هامة للمرأة في المجالات القانونية والسياسية.

ركزت مداخلة فتيحة البغدادي على التشريعات الجزائرية وارتباطها بدعم قدرة المرأة على ممارسة النشاط السياسي. وتناولت المداخلة القوانين الدستورية العامة وقوانين الأحوال الشخصية التي يجب أن تعزز مشاركة المرأة العربية. واعتبرت المداخلة أن غياب الآليات المعززة لمشاركة المرأة يعد التحدي الأول والمؤثر في تمكين المرأة من :

- التمتع الكامل بحقوقها الدستورية.
- التوازن بين الحياة العملية والحياة الخاصة.
- حماية نفسها من العنف والتحرش الجنسي.

قدم مراد محمودي مداخلة تناولت التشريعات الجزائرية والحقوق السياسية. وناقشت المداخلة الحق في الانتخاب والترشح، والحق في الإضراب عن العمل، والحق في التجمع وفي الانخراط في الأحزاب السياسية. واعتبر أن أهم الفجوات تتمثل في :

- ضعف الحملات السياسية التي تساهم في التوعية ورفع الوعي بحقوق المرأة.

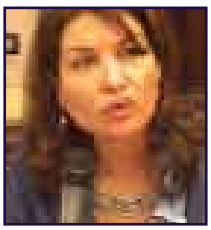

- ضعف قدرات المرأة داخل الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني واتحادات التجارة.

تناولت مداخلة جيهان أبو زيد نظام الكوتا في ظل المناخ الجغرا–سياسي للمنطقة العربية. وعلاوة على اعتبار نظام الكوتا حلاً مؤقتاً، رأت فيه المتدخلة مكسباً هاماً لفائدة المرأة. واعتبرت تناقض اعتماد نظام الكوتا ما هو إلا انعكاس لطرق تطبيقها. فهي تستعمل بطريقتين مختلفتين (إما بتخصيص عدد من المقاعد في البرلمان أو تخصيص عدد النساء في قوائم الأحزاب)، وتعتبر نتائجها قصيرة المدى.

وليحقق نظام الكوتا أهدافه، تقترح المتدخلة التالي :

- المحافظة على حضور المرأة في المجال العام وفي مسار صنع القرار.
- تعزيز قدرات المرأة لمشاركة فاعلة في الأحزاب السياسية.
- رفع دعم المؤسسات المؤثرة على غرار وسائل الإعلام والقوى الدينية والأحزاب السياسية.
- تطوير تطبيق نظام الكوتا بالتوازي مع الجهود الإضافية لتهيئة المجتمع للتحولات السياسية.

الجلسة الثانية: المرأة العربية وصنع القرار : ملخص للتقرير الرابع لتنمية المرأة العربية

الميسرة : مختار الهراس، جامعة محمد الخامس، المغرب

المتحدثون :

د. نادر سعيد، تقرير «كوثر» حول المرأة وصنع القرار، جامعة بير زيت، منسق التقرير الإقليمي.

المقررة :

د. مي الدباغ، مسؤولة برنامج المرأة والقيادية، كلية دبي للإدارة الحكومية.

أهم محاور النقاش :

- مشاركة المرأة في المجال السياسي.
- المقاربة الملائمة لمعالجة مشاركة المرأة.
- الفجوات السياسية في ظل غياب البيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي.

المداخلات :

قدم د. نادر سعيد فكرة عن تقرير «كوثر» الرابع لتنمية المرأة العربية حول موضوع «المرأة وصنع القرار»، موضحا أن التقرير يتناول هذه المسألة في المجالين الخاص والعام، في حين أن الحديث عن مشاركة المرأة في عملية صنع القرار عادة ما يتناول الجانب السياسي للموضوع. لذا ركز التقرير على معالجة مشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المجالين الخاص والعام، ليبين ارتباطهما، وتأثير كل مجال على الآخر. ويلفت التقرير النظر إلى مسائل أخرى جديرة بالبحث وتتمثل في :

- علاقة المرأة بجسدها.
- ديناميات علاقات القوة في الفضائين الخاص والعام.
- قدرة الرجال والنساء على المشاركة في وضع الخطط والسياسات الوطنية.

أهم توصيات اجتماع العصف الذهني

ناقش الحضور مواضيع عديدة وقدموا التوصيات التالية :

١. في مجال البحوث

– تطوير البحوث في مجال المشاركة السياسية للمرأة وفي عملية صنع القرار.

– صياغة إطار مفاهيمي يسمح بالمقارنة وبتقديم التوصيات حول أهم الصعوبات التي تواجه مشاركة المرأة في المجالين الخاص والعام.

– التركيز على المسائل السوسيو–اقتصادية ذات الأثر على الممارسات في المجال السياسي.

– جمع البيانات والإحصاءات حسب مقاربة النوع الاجتماعي التي تمكن من قياس مشاركة المرأة في المجال السياسي وفي صنع القرار والحكم المحلي.

وحدد المشاركون المواضيع التي مازالت بحاجة إلى مزيد من الدرس والبحث، وتتمثل في :

- المرأة العربية في الأحزاب السياسية.
- نظام الكوتا في المنطقة العربية.
- دور المجتمع المدني في الإصلاحات المؤسسية الديمقراطية المؤثرة في المشاركة السياسية للمرأة.
- تقييم قدرات المرأة في المستوى المحلي من خلال استعمال مقاربات تنموية.

٢. في مجال بناء القدرات والتدريب

– تعزيز القدرات المؤسسية التنفيذية لوضع السياسات والبرامج الملائمة بالاعتماد على التقارير والتجارب الناجحة. مع الأخذ بعين الاعتبار لضرورة تشريك اللنساء القياديات، العضوات في الأحزاب السياسية، النساء البرلمانيات وعضوات المجالس البلدية.

– دعم القدرات المؤسسية التنفيذية من خلال المعارف والتدريب باعتبارها إحدى استراتيجيات دعم حقوق المرأة.

– تنظيم برامج تدريبية تجمع ممثلين وممثلات عن الأحزاب السياسية والنساء النشطات والمرشحات للانتخابات ووسائل الإعلام لرفع التحديات التي تواجه ترشح المرأة.

٣. في مجال الدعوة

– تمكين النساء وجماعاتهن من خلال برامج التوعية السياسية.

- إعداد أدوات دعوة لاستهداف صانعي القرار. تضم هذه الأدوات الورقات الموجهة للسياسات، البرامج الإذاعية، المقالات الصحفية والبحوث الإحصائية.
- فتح المجال للحوار السياسي مع صانعي القرار من خلال تنظيم ورش العمل والموائد المستديرة.
- حفز مراكز البحوث المعنية بالمرأة والمشاركة السياسية للتعريف بنتائج دراساتها ونشرها خاصة لدى الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.
- جعل الشبكات التابعة للمؤسسات الفاعلة العاملة في مجال تمكين النساء من المشاركة السياسية، فضاء لتبادل المعلومات وتبني مواضيع اهتمام مشتركة وصياغة استراتيجيات وحملات توعية خاصة خلال الانتخابات.

المحور الثالث: أفضل الممارسات في الحكم المحلي: دراسات ميدانية

الميسر : د. عديلة أبو شرف، المنسقة الإقليمية لمشروع «كوثر» حول المرأة العربية والحكم المحلي

المتحدثون:

فيصل بن حليلو، جمعية المجالس المحلية بقسنطينة، الجزائر

علي الصاوي، منظمة برلمان، مصر

سنيم بن عبد الله، جامعة صفاقس، تونس

هندة القفصي، برنامج التنمية الحضرية، تونس

حفيظة الخضراوي، مؤسسة الكاف للتنمية، تونس

أمل باشا، منتدى الشقائق لحقوق الإنسان، اليمن

أهداف محور أفضل الممارسات والآليات

هدف المحور إلى تقديم الورقات المنجزة من طرف «كوثر» بدعم من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط في إطار مشروع المرأة العربية والحكم المحلي والتفكير في جدوى هذه الممارسات بالنسبة إلى عمل المشاركين، وإثراء الحوار من خلال الإشارة إلى الممارسات التي لم تتطرق إليها الورقات.

أفضل التجارب والممارسات المستخلصة من أشغال المحور

- إلغاء نظام الوكالة في الجزائر.
- تجربة النساء المصريات البرلمانيات اللواتي تم انتخابهن في ظل سياق اجتماعي محافظ وصعب الإقناع.
- اللجان الانتخابية (الجمعيات التنموية، الجمعيات النسائية، والأفراد) التي تعد هياكل غير رسمية لكنها ذات جدوى في الاستجابة إلى احتياجات المواطنين في تونس.
- المشاريع الاستراتيجية التنموية التي تركز على التعاون بين المناطق والتنمية الريفية والتي تستهدف المرأة الريفية والإدارة المحلية.
- الحملات الوطنية والمحلية والتغطية الإعلامية المكثفة للنساء القياديات والأنشطة السياسية في اليمن.

المداخلات:

أكد السيد فيصل بن حليلو في مداخلته على أهمية المستوى المحلي باعتباره حاسماً في بناء قدرات النساء للمشاركة الفعلية في المجال السياسي ولضمان علاقاتهن مع جمهور الناخبين. واعتبرت المداخلة أن :

- إلغاء نظام الوكالة الذي منع المرأة من لعب دورها كمواطنة حرة، يمكن اعتباره تجربة نجاح.
- مختلف التجارب والجهود من أجل تعديل التشريعات الجزائرية في اتجاه تعزيز حقوق المرأة في الانتخاب والترشح، مازالت في حاجة إلى التوثيق.

أكد السيد علي الصاوي في مداخلته على ضرورة تظافر الجهود وتحديد التغيرات على المستوى السياسي والتي تؤثر في مشاركة المرأة. واعتبر أن المرأة البرلمانية المصرية التي تمثل المناطق الريفية الصعبة والمحافظة اجتماعياً، تعد مؤشرا إيجابيا للتنمية الاجتماعية. كما دعى إلى ضرورة تجاوز المشاكل الخاصة بتحديد السياسات وبأنظمة الحكومة بدون تفويض وزاري واضح كتقسيم المناطق إلى مناطق جديدة وأخرى قديمة.

وهو يوصي بالتالي:

- مراجعة نظام الإنتخابات الوطنية من أجل تحديد نقاط الضعف التي تحد من مشاركة المرأة ومن حق التصويت.
- تعزيز التغيرات التنظيمية للنظام الانتخابي (بما في ذلك استخدام القوائم الانتخابية حسب النوع الاجتماعي).
- حل مشكلة تمويل الحملات الانتخابية للمرأة من خلال استقطاب القطاع الخاص للدعم.
- التركيز على علاقة المرأة المرشحة بالإعلام.
- استخدام التدريب والدور النموذجي من أجل تدريب المرأة على استغلال الفرص السياسية المتاحة.

طرح السيد سنيم بن عبد الله في مداخلته العوامل الإيجابية التي تتمتع بها المرأة التونسية حاليا في المحيط السياسي. تتمثل هذه العوامل في القوانين المناسبة، آليات التمييز المناسبة، وبرامج الصحة الإنجابية. ثم ألقى الضوء على تجارب مفيدة على مستوى الجماعات الانتخابية (المنظمات التنموية، الجماعات النسائية وكذلك الأفراد) وهي مجموعات غير رسمية ولكنها فاعلة في الاستجابة لطلبات المجتمع. وألقى الضوء على مجموعة من التحديات:

- ارتباط الملفات الاجتماعية بالمرأة في المجالس المحلية.
- غياب المرأة في المجالس الريفية.
- رفض اجتماعي للقيادة النسائية في الإدارات المحلية الفاعلة.

تناولت السيدة هندة القفصي في مداخلتها استراتيجيات البرامج الحضرية للحكومة، وهو برنامج عالمي مدعوم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية، البنك الدولي و CNUEH وممول من دول أوربية مختلفة. يغطي البرنامج مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا وتونس، ويهدف إلى بناء قدرات المناطق والمجالس الحضرية في مجالات الحد من الفقر، النوع الاجتماعي وحماية البيئة. يوفر هذا البرنامج الدعم الفني في التنظيم الاستراتيجي والنوع الاجتماعي من أجل تعزيز التعاون بين المناطق والبرامج لإدارة أحسن لموارد المنطقة، والتشجيع على المواطنة والمساواة في النوع الاجتماعي.

تتمثل أهم الدروس التي أخذت عن البرامج التجريبية للحكومة في:

- التأكيد على مفهوم المواطنة للكل.
- الدعم الفني للمرأة في المحافظات.
- فاعلية التعاون مع النساء المرشحات في المجالس الوطنية.

وتمحورت مداخلة السيدة حفيظة الخضراوي حول الأنشطة التي تنفذ في مدينة الكاف، من طرف منظمة مفوضة تهدف إلى تنمية المناطق الريفية في تونس. تركز هذه المؤسسة على البرامج التعليمية، والحد من الفقر من خلال تحسين الدخل والتنظيم العائلي.

وتتمثل الدروس المستخلصة من تجربة مؤسسة الكاف في:

- تحسين مستوى العيش في المناطق الريفية.
- اختيار الوقت المناسب لتشجيع المرأة على المشاركة في الاجتماعات من أجل مناقشة حاجياتها اليومية وكيفية تأثير البرامج الوطنية عليها وعلى أسرتها.
- دفع الرجل إلى تشجيع المرأة لحضور هذه الاجتماعات.

اليوم الثاني: ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

المحور الرابع: خطوات عملية للاستفادة من أفضل التجارب

الجلسة الأولى : التشبيك

تهدف الجلسة إلى التركيز على آليات التشبيك من أجل تحقيق الاستفادة الممكنة من أفضل التجارب والممارسات وكذلك لتعزيز الحوار مع صانعي السياسات.

رئيس الجلسة: د. علي الصاوي

المتحدثة: د. سكينة بوراوي

تقديم:

- لخص د.علي الصاوي حوارات اليوم الأول في مجموعة من المشاكل، والتحديات والآليات.
- قدمت د. بوراوي للحاضرين ملخصاً عن أفضل الممارسات، ما معنى أفضل الممارسات وما مدى أهمية جمع عدد من التجارب المفيدة وتأثيرها على البرامج الإقليمية المختلفة في المنطقة العربية. كما أشارت إلى أهمية تصميم موقع الواب لكوثر حول المرأة العربية والحكم المحلي، ثم فتحت المجال للنقاش.

١. المجموعات والتوصيات:

انقسم المشاركون إلى مجموعتين: فريق ركز على آليات التشبيك والفريق الآخر على استعمال التشبيك لتعزيز الحوار مع صانعي السياسات. وتمثلت أهم التوصيات في التالي:

آليات التشبيك لتبادل المعلومات

١. تبادل إلكتروني منظم للمعلومات حول التنمية، الأنشطة والاستراتيجيات من خلال اللوائح والمنابر الإلكترونية.
٢. اجتماعات وورشات إقليمية لنشر نتائج البحوث.
٣. المساهمة في أنشطة المنظمات الإقليمية وذلك بإرسال ورقات التقديم الخاصة بالأنشطة المنظمة.
٤. حشد مجموعة من الخبراء المختصين والمنظمات من أجل تحيين المعلومة في المحيط الإقليمي للبحوث والتدريب حسب بلدانهم.
٥. تصميم مجلة إلكترونية ربع سنوية ينشر فيها الشركاء الأنشطة الحالية ومجالات الاهتمام المشتركة.

التشبيك والحوار مع صانعي السياسات:

١. تأمين انخراط والتزام المنظمات غير الحكومية والجماعات السياسية واتحادات التجارة ووسائل الإعلام والقيادات التقليدية كأصحاب قرار للتأثير على السياسات.
٢. التأثير على عملية وضع السياسات يجب أن تكون على المدى القصير، المتوسط والطويل. لذلك من المهم دراسة الدور الحالي للمجتمع المدني، وفهم أساليب وآليات التنمية، وتصور دور المرأة والتركيز عليه.
٣. فهم عقلية أصحاب القرار وتحديد أولوياتهم، استعمال القاعدة العلمية للتأثير على السياسات واستهداف أصحاب القرار الجدد.
٤. استخدام رصيد المعلومات الموجود في التقارير الدولية والإقليمية من أجل إدماج مواضيع المرأة كجزء من المواضيع التنموية.
٥. تحديد واستهداف أصحاب القرار في الحكم المحلي والجمعيات النسائية والمؤسسات والمجالس المحلية والإدارية في المناطق الريفية والحضرية والقيادات الإدارية المحلية والمجالس المنتخبة والجماعات المحلية.
٦. تدريب الإعلاميين والعناصر الفاعلة في اتحادات التجارة، الجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية حول النوع الاجتماعي واستخدام أفضل الممارسات في مجال الإصلاحات المؤسساتية.
٧. استخدام إحصاءات محينة كآليات تحفيز وتوظيف الالتزام الرسمي في الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة.
٨. استخدام الورقات الموجهة للسياسات وأدوات جديدة أخرى كفنون المسرح والسينما والكاريكاتور من أجل تعزيز الوعي الاجتماعي.
٩. التركيز على الإعلام وإنتاج مجلات، قروص ممغنطة ووثائق حول تجارب المؤسسات الفاعلة في المجال.

المحور الخامس: الإعـــلام

الجلسة الثانية : المرأة العربية ووسائل الإعلام : إطلاق تقرير تنمية المرأة العربية الثالث «المرأة العربية والإعلام : دراسة تحليلية للبحوث الصادرة بين ١٩٩٥ و٢٠٠٥»

المشهد الإعلامي وصورة المرأة العربية كقيادية : قراءة للتقرير

السيدة اعتدال المجبري، مسؤولة وحدة الإعلام والاتصال، كوثر

١. تقديم

تضمنت المداخلة عرضاً شاملاً حول التقرير أي الإطار العام الذي أنجز في إطاره وأهدافه والمحاور التي تضمنها... أما فيما يتعلق بأهم نتائج التقرير، فأشارت المداخلة إلى أن البحوث العربية التي درسها التقرير ركزت على المرأة موضوعا أكثر من اهتمامها بها منتجة ومستهلكة للمواد الإعلامية أي فاعلة. ومن أبرز النقاط التي تطرق لها التقرير :

– كفاءة الإعلامية العربية والتزامها لم يعفياها من أن تكون مهضومة الحقوق.
– الإعلامية العربية موضوعية وملتزمة، إلا أنها تكلف بما هو ثانوي
– الإعلامية العربية تساهم في نهضة المجتمع .
– حضور الإعلامية العربية ضعيف في مواقع القرار .
– حضور الإعلامية العربية ضروري، لكنه غير كاف لتحسين أداء الإعلام تجاه قضايا المرأة.

وأشارت المداخلة في ما يتعلق بصورة المرأة قيادية في وسائل الإعلام ووضعها كمشاركة في صنع القرار الإعلامي إلى النقاط التالية :

– ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في المناصب القيادية لم يؤد إلى تحسين الصورة والأداء.
– عدم سعي وسائل الإعلام إلى إبراز الكفاءات النسائية في مجال صنع القرار بما فيه القرار الإعلامي .
– عدم تملك الإعلامية للتكنولوجيات الحديثة يشكل عائقا .
– افتقار الإعلامية إلى الثقافة المجتمعية وانحسار مشاركتها في النقابات والعمل الأهلي.
– عدم ملاءمة الظرف الاجتماعي والسياسي والمهني لعمل الإعلامية .
– ضرورة اعتلاء المرأة لمناصب قيادية في المؤسسات الإعلامية.
– ضرورة طرح صنع القرار في المؤسسات الإعلامية في ارتباط بمختلف المواقع الأخرى داخل الأسرة وخارجها.

ثم فتح باب النقاش للمشاركين الذين أثاروا خاصة دور الإعلامية العربية كفاعلة في وسائل الإعلام وذلك في ارتباط خاصة بخصوصيات المشهد الإعلامي العربي حاليا وكذلك بالإحصائيات المتوفرة والجهات التي أنتجتها. وارتبطت تدخلات المشاركين بواقع معايشتهم لواقع الإعلام العربي. وتمثلت أهم النقاط التي تمت إثارتها في :

– حقيقة "خلجنة" المشهد الإعلامي العربي وأثر ذلك على واقع الإعلاميين العرب.
– الإعلام المترجم والبرامج الأجنبية في وسائل الإعلام العربية.
– حقيقة سهولة تعيين الإعلاميات في مؤسسات الإعلام في وقت تشير فيه البحوث إلى تدني نسبهن في مؤسسات الإعلام.
– مصداقية الإحصائيات المتوفرة حول الإعلاميات والإعلاميين وتنوع مصادرها قضية الإعلام والنفط في العالم العربي.

الجلسة الثانية: الإعلام والمرأة في الحكم المحلي

١. تقديم

انطلقت أشغال هذه الجلسة بالتذكير بما تم إعداده في إطار الخطة الإعلامية المرافقة للمشروع وخاصة منذ اجتماع الإعلاميين الأعضاء في المشروع في القاهرة ١٥ مارس/ آذار ٢٠٠٦. كما تخللت هذه الجلسة ٣ مداخلات تضمنت اقتراح آليات وأدوات لدعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

كانت المداخلة الأولى بعنوان "المرأة البحرينية ووسائل الإعلام في فترة الانتخابات" في محاولة لتسليط الضوء على تجربة المرأة البحرينية في الانتخابات باعتبارها تجربة جديدة ومقدار استفادة المرأة بوسائل الإعلام وتوظيفها لخدمتها كسياسية من ناحية ومدى اهتمام وسائل الإعلام بحدث مشاركة البحرينيات لأول مرة في الانتخابات كمرشحات ومنتخبات. وقد أظهرت المداخلة التي قدمتها الإعلامية ندى الوادي من صحيفة "الوسط" بناء على نتائج دراسة أعدتها لنيل شهادة الماجستير أن:

– صورة المترشحات البحرينيات سنة ٢٠٠٢ في الصحافة صورة إيجابية ولكنها غير بارزة.
– الصحافة كانت داعمة للمرأة بشكل إيجابي، إذ لم يذكر ترشيح المرأة في الانتخابات، أو حق المرأة الانتخابي، أو حتى عمل المرأة في السياسة بشكل سلبي في الصحافة إلا بنسبة بسيطة جدا.
– تغطية الصحافة لحدث ترشيح المرأة للانتخابات لم تكن ذات حجم كبير مقارنة بمجمل التغطية الانتخابية في تلك الفترة.
– التغطية الخاصة بالنساء المترشحات لم تكن بارزة بروزاً حقيقياً في الصحافة المحلية، إذ لم تنل المواد التي نشرت عن المرأة المترشحة مثلا نصيبا كبيرا من عناوين الصفحة الأولى. كما لم تنل مساحة واسعة بحجم صفحة كاملة أو نصف صفحة تتحدث عن ترشيح النساء.
– المصدر الرئيسي للمعلومات، أو للخبر، في مجمل التغطية هو المصدر الرسمي.
– موضوع ترشح النساء لم يكن ذو أولوية تذكر مقارنة بأخبار أخرى طغت على الساحة الإعلامية في تلك الفترة، أهمها مقاطعة الانتخابات مثلا.

واعتبرت المتدخلة أن الإعلام بدأ باكرا هذه المرة في الاهتمام بالحديث عن ترشيح المرأة كما أن التلفزيون ساهم بدوره في عرض برامج متخصصة حول هذا الموضوع. ولتكريس الإعلام لدعم المترشحات تقدم المقترحات التالية :

– على النساء اللاتي قررن الترشح للانتخابات المقبلة تقوية علاقاتهن مع وسائل الإعلام.
– على المترشحات الانطلاق باكراً في ربط علاقات مع وسائل الإعلام خصوصا أن عددا كبيراً منهن يفتقدن "الحضور الإعلامي" المسبق.
– على المرتشحات تكثيف حضورهن خاصة في الصحافة المكتوبة بوصفها الوسيلة الإعلامية الأكثر شعبية في البحرين حالياً.

أما المداخلتان الثانية والثالثة، اللتان قدمهما كل من الصحفي محمود مرسي من مصر والصحفية صبرة الطرابسي من تونس (عضوان فاعلان في مشروع مشاركة المرأة في الحكم المحلي)، فكانت على ضوء مواكبتهما للورشتين الوطنيتين المنعقدتين في إطار المشروع في القاهرة (٢٧ أفريل/ أبريل ٢٠٠٦) وفي صفاقس (١٠ جوان/ يونيو ٢٠٠٦). وقد ركزت هاتين المداخلتين على تقديم آليات وأدوات داعمة لدور الإعلام في خدمة المرأة مشاركة في الحكم المحلي خصوصا وفي صنع القرار بشكل عام. وتمثلت أبرز المقترحات في :

– تطوير مهارات المرأة وتقوية قدراتها في التعامل مع وسائل الإعلام
– إيجاد آليات وسيطة بين المرأة ووسائل الإعلام
– توحيد الرؤى بين بين الجهات الناشطة في هذا الحقل من جمعيات أهلية ومؤسسات مجتمع مدني ومجالس محلية وأحزاب وحكومات وبين وسائل الإعلام.
– ضرورة مواكبة الإعلاميين لكل ما هو جديد في ما يخص قضايا المرأة وحقوقها.
– خلق شراكات إستراتيجية بين النقابات والمنظمات المختلفة وصانعي القرار وبين وسائل الإعلام والإعلاميين.
– دمج الإعلام في العملية التنموية.
– إجراء دراسات ميدانية وتحقيقات صحفية لتشخيص الأسباب التي تحول دون مشاركة منصفة للمرأة في الحكم المحلي.
– ضرورة التخصص في المجال الصحفي من خلال تكوين صحفيين ملمين بموضوعات ومفاهيم الحكم المحلي ومشاركة المرأة في هذا المجال.
– تأمين دورات تكوينية للإعلاميين في هذا المجال.
– استعمال لغة سلسة ومبسطة في تناول مواضيع مشاركة المرأة في الحكم المحلي وصنع القرار.
– الاعتناء بمضمون الرسالة الإعلامية المراد تمريرها خاصة بغرض التأثير في صانعي القرار.

كما فسح المجال للحاضرين لإثراء النقاش حول دور الإعلام في دعم مشاركة المرأة في الحكم المحلي.

وأثمر النقاش اقتراحات وتوصيات أخرى :

– استغلال الإعلام بوصفه صناعة لا تختلف عن أي صناعة أخرى.
– على المرأة إدراك ميكانيزمات العمل في سوق السياسة.
– التفطن إلى أن الإعلام في تغطيته للمرشحات للانتخابات يخصص مساحات للأحزاب وبرامجها أكثر منها مساحات للمرأة.
– عقد ندوات مع الصحفيين والصحفيات في البلدان العربية.
– ضرورة مراعاة الإعلام في خطابه للخصوصيات المحلية.
– التأثير في كليات الإعلام والصحافة في العالم العربي لاعتماد مقاربة النوع الاجتماعي.

الشبكة المدنية العربية للإصلاح الديمقراطي (إصلاح)
Arab Civil Network for Democratic Reform (ISLAH)
المنسق العام: هاني الحوراني (hhourani@ujrc-jordan.org)
المديرة التنفيذية: د. مي الطاهر (maltaher@ujrc-jordan.org)
المقر الدوري: مركز الأردن الجديد للدراسات
هاتف: ٤/ ٥٥٣٣١١٢ ٦ ٩٦٢+ ، فاكس: ٥٥٣٣١١٨ ٦ ٩٦٢+
ص.ب: ٩٤٠٦٣١ عمان ١١١٩٤ الأردن، E-mail: acson@ujrc-jordan.org